تعرض إلى ضغوطات بيعية شديدة نتيجة إقفالات الربع الثالث

«بيان»: سوق الكويت شهد خلال أكتوبر عمليات شراء قوية ومضاربات سريعة

صغار المتداولين تخلصوا من أسهمهم بهدف تجميع السيولة

قال تقرير عن شركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية استهل تداولات شهر أكتوبر متكبدا خسائر على مستوى مؤشراته الثلاثة نتيجة انتهاء مرحلة إقفالات الربع الثالث وزيادة حدة البيع بهدف جني الأرباح، إلا ان مؤشراته الثلاثة تمكنت من الإغلاق محققة مكاسب جيدة على المستوى الشهري. وجاء ذلك في ظل موجة الشراء التي شهدها السوق، على وقع التصريحات الإيجابية بخصوص خطة التنمية ونتيجة للانسجام نوعا ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وأوضاع البنوك الكويتية، بالإضافة إلى استقرار الوضع السياسي العالمي بشكل عام والمحلي بشكل خاص، الأمر الذي ساهم في ظهور حالة شبه عامة من الارتياح بين أوساط المتداولين في السوق، ودفعهم إلى تسجيل عمليات شرائية واضحة شملت أسهما عديدة في مختلف القطاعات، سواء القيادية منها او الصغيرة، بحيث حقق المؤشر السعري مكاسب نسبتها 2.31 في المئة بنهاية شهر أكتوبر.

واضاف التقرير من جهة اخرى، تاثر اداء سوق الكويت للاوراق المالية بعدد من التوصيات والتقارير التي صدرت من جهات اقتصادية متخصصة خلال شهر أكتوبر عن الوضع الاقتصادي العام في البلاد؛ إذ تناول البيان الختامي لبعثة خبراء الصندوق الدولي بعد زيارتها الأخيرة للكويت التحديات التي قد تواجه الموازنة العامة نتيجة الهدر والتبذير الحكومي وبشكل خاص الأجور والمرتبات، وأوصى بضرورة احتواء الإنفاق الجاري والتوجه إلى التنويع الاقتصادي وإقامة برامج تحسين المهارات وتعزيز جودة التعليم والتدريب المهني للمواطنين، مع ضرورة تطوير التشريعات. كما أعلن البنك الدولي خلال الأسبوع الأخير من الشهر الماضي عن نتائج تقرير ممارسة الأعمال لعام 2014 «Doing Business» الذي يعده البنك سنويا بالتعاون مع مؤسسات محلية في كل بلد، يصنف من خلاله دول العالم وأقاليمه على أساس مدى ملائمة البنية التشريعية لها مع الأنشطة الاقتصادية، كما يضع التقرير في الاعتبار عدة عوامل منها سهولة إنشاء المشروعات وتسجيل العقارات ودفع الضرائب والتبادل التجاري عبر الحدود، حيث حلت الكويت في المرتبة 104 عالميا، والثامنة عربيا والأخيرة خليجيا، متراجعة 3 مراكز عن ترتيب 2013، وعلى عكس نظيراتها من دول الجوار. وتابع بالإضافة إلى ذلك، جاء في التقرير الصادر عن مجموعة «زد/يـن» «Z/YEN» البريطانية للبحوث المالية والتجارية، عن مؤشر أهم المراكز المالية العالمية «GFCI»، أن دولة الكويت قد غابت نهائيا عن هذا المؤشر، على عكس بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي احتلت موقع الصدارة كأفضل مركز مالي في منطقة الشرق الأوسط وجاءت في مراكز متقدمة عالميا. وأشار من جانب آخر، تفاعل السوق خلال شهر أكتوبر بالتصريحات الحكومية التي صدرت عن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية الشيخ سالم عبد العزيز الصباح بخصوص إمكانية تحقيق ميزانية دولة الكويت للعام الحالي، والتي تنتهي في مارس2014، فائضا ولكن بشكل أقل من الفائض المحقق في العام الماضي، مبينا أن 85 في المئة من الموازنة العامة للدولة يصب في خانة الإنفاق على الرواتب والأجور والدعم، مؤكدا أن الوزارة تعد خطة تنمية جديدة لرفع الإيرادات غير النفطية، تتضمن احتمالات لإعادة النظر في سياسات الدعم للمواطنين.

وواصل: وأما على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر أكتوبر، فقد تمكن السوق من إنهاء تداولاته في المنطقة الخضراء، مدعوما بالنشاط الذي صاحب أداء العديد من الأسهم القيادية والصغيرة معا، والتي شهدت عمليات شراء قوية ومضاربات سريعة انعكست بشكل إيجابي على أداء مؤشرات السوق خلال أغلب فترات التداول. كما لقي السوق دعما من نشاط المجاميع الاستثمارية التي شهدت عمليات شراء قوية.

وتابع: تعرض السوق في بداية الشهر الماضي لضغوط بيعية شديدة نتيجة أقفالات الربع الثالث وقرب حلول عطلة عيد الأضحى والتي استمرت 9 أيام، مما أدى إلى انخفاض مؤشراته بشكل كبير، نتيجة توجه صغار المستثمرين للتخلص من أسهمهم بهدف تجميع السيولة، إلا انه بعد ذلك تمكن السوق من العودة إلى نشاطه مرة أخرى، وتحول الإتجاه البيعي الذي كان مسيطرا على التداولات إلى نشاط شرائي مكثف على الكثير من الأسهم، خاصة بعد تراجع أسعار العديد منها إلى مستويات متدنية ومغرية للشراء نتيجة الانخفاضات السابقة، وهو الأمر الذي انعكس إيجابا على أداء المؤشرات الثلاثة ودفعهم لتحقيق مكاسب جيدة بنهاية الشهر. ومع نهاية شهر أكتوبر أقفل المؤشر السعري عند مستوى 7,946.39 نقطة، مسجلا ارتفاعا نسبته 2.31 في المئة عن مستوى إغلاقه في سبتمبر، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا نسبته 1.01 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 467.46 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,101.91 نقطة، مسجلا ربحا بنسبة بلغت 0.65 في المئة.

وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل انخفاض مؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات شهر سبتمبر، حيث انخفض متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 19.44 في المئة ليصل إلى 34.74 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 19.49 في المئة، ليبلغ 394.94 مليون سهم. وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الشهر الماضي زادت نسبة مكاسب المؤشر السعري عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي إلى 33.91 في المئة، بينما بلغت نسبة مكاسب المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 11.93 في المئة. في حين وصلت نسبة نمو مؤشر كويت 15 إلى 9.20 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية العام 2012.

وسجلت ثمانية قطاعات لسوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعا في مؤشراتها بنهاية الشهر الماضي، وسجلت بقية القطاعات تراجعا. هذا وجاء قطاع الخدمات المالية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث أقفل مؤشره عند 1,192.07 نقطة مسجلا ارتفاعا نسبته 5.19 في المئة. تبعه قطاع المواد الأساسية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 3.04 في المئة بعد أن أغلق عند 1,162.48 نقطة، في حين شغل قطاع العقار المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره مرتفعا بنسبة 2.78 في المئة عند مستوى 1,450.81 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعا، فكان قطاع النفط والغاز، والذي أغلق مؤشره عند 1,223.26 نقطة مسجلا ربحا نسبته 0.50 في المئة. وجاء قطاع الرعاية الصحية في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضا، حيث أقفل مؤشره عند مستوى 1,005.64 نقطة مسجلا انخفاضا نسبته 7.54 في المئة، تبعه قطاع التكنولوجيا في المركز الثاني مع انخفاض مؤشره بنسبة 2.30 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 1,058.18 نقطة. أما أقل القطاعات انخفاضا، فكان قطاع السلع الاستهلاكية، والذي أغلق مؤشره عند 1,220.75 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 0.04 في المئة.

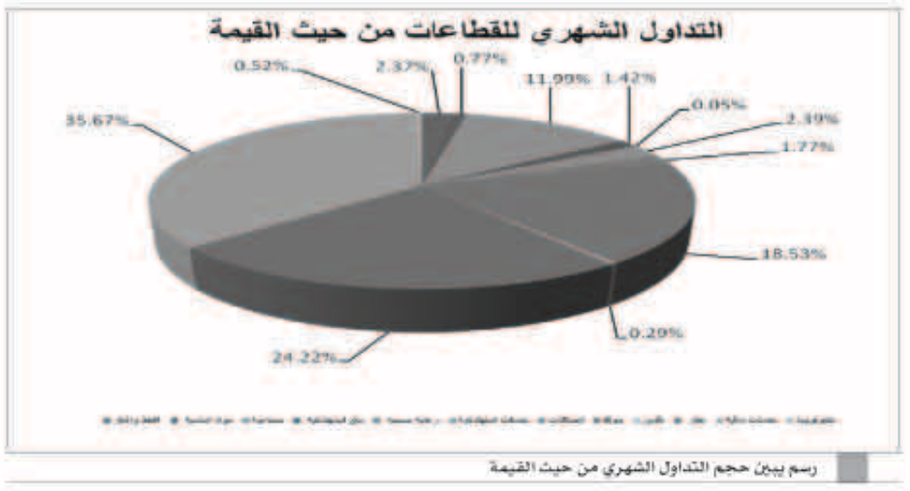

رسم يبين حجم التداول الشهري من حيث القيمة

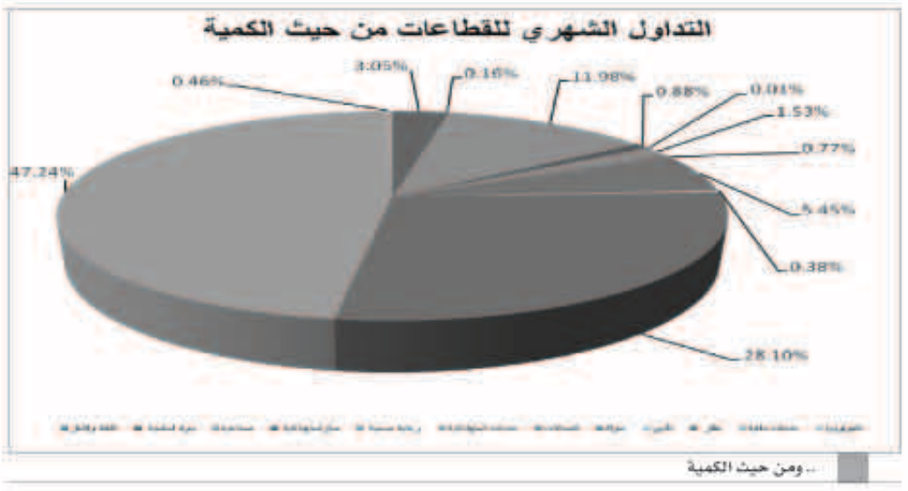

..ومن حيث الكمية

المؤشرات الرئيسية الثلاثة تمكنت من تحقيق مكاسب جديدة

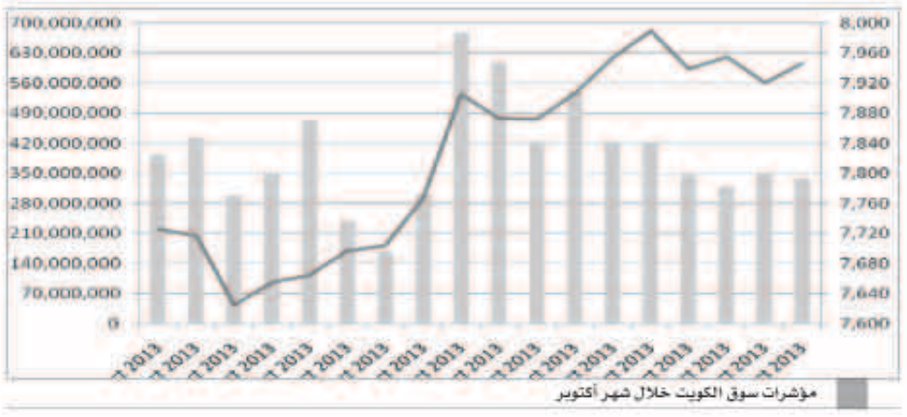

مؤشرات سوق الكويت خلال شهر أكتوبر

تقارير اقتصادية أوصت بضرورة احتواء الإنفاق الجاري والتوجه إلى التنوع الاقتصادي

المجاميع الاستثمارية تحركت في الاتجاه الصاعد

الفضة تصاحب الذهب في الهبوط إلى 21.70 دولارا للأونصة

تقرير: الأسواق المحلية تنتعش على مستوى الخام و السبائك رغم هبوط الأسعار

كيلو الذهب الخام 12000 دينار في نهاية الأسبوع

الذهب إلى .. الهبوط

رجب حامد

طقال المدير التنفيذى لشركة سبائك الكويت لتجارة المعادن الثمينة رجب حامد ان الذهب هبط الى اقل مستوى له منذ اسبوعين مع صدور بيانات الفيدرالي الامريكي الاسبوع الماضي حيث لامست الاونصة مستوى 1306 دولارات نهار الجمعة و عجزت عن كسر الحاجز النفسي 1300 دولار و ظهرت القوة الشرائية على المعدن الاصفر نهاية ساعات التداول لتسحب الذهب مرة اخرى نحو مستوى 1313 دولارا ليكون سعر اقفال الاسبوع بورصة نيوميكس نيويورك و نتوقع ان يستعيد الذهب بريقه الايام القادمة و نرى مرة اخرى الذهب يتجاوز مقاومات 1320دولارا و 1330 دولارا بتاثير عودة السيولة للذهب و اعادة طلبات الشراء بعد عمليات جني الارباح التى تمت خلال الاسبوع الماضي و يضاف على هذه العوامل ان الذهب اعتاد على الصعود مع قرب احتفالات الهند و دول شرق اسيا باعياد الدوالى «Diwali» المنتظرة خلال الايام القادمة. وواصل: تماسك الذهب فى الاسابيع الاخيرة فوق حاجز 1300 دولار قد يساعد الكثير على العودة للشراء و التمسك بالملاذ الامن لان الذهب حقق الكثير من المكاسب فى الفترة الاخيرة و هو على مستوى مرتفع نسبيا مقارنا بمستويات الربع الثاني و من منتصف اكتوبر و الذهب يمتطى منحنى الصعود حيث صعد من اقل مستوى 1252 دولارا فى 15 اكتوبر الى 1364 دولارا الاسبوع الماضى و يدعم اتجاه الذهب للصعود التخبط فى الاقتصاد الامريكى بداية من الموافقة على الميزانية و رفع سقف الدين و استمرار سياسات التيسير الكمى و نتوقع ان يستمر الذهب فى الصعود مع استمرار سياسات التيسير الكمى و بالتاكيد ان ضخ الحكومة الامريكية 85 مليار دولار شهريا سوف يصب الكثير منه فى مشتريات المعدن الاصفر

الفضة صاحبت الذهب فى اتجاه الهبوط و هوت فى بداية الاسبوع من مستوى 23 دولارا الى مستوى 21.70 دولارا و تاثرت بشدة الفضة من عمليات جني الارباح و المبيعات الالكترونية و رغم عودة الفضة الى 21.80 دولارا قبل الاغلاق الا ان حالة المضاربة سوف تسيطر على حركة الفضة فى الفترة القادمة و مكاسب الفترة الاخيرة سوف تشجع الكثير على المتاجرة بالمعدن الابيض لانه حاد فى حركته اسبوعيا و يسير فى نطاق معتدل منذ ثلاث شهور بين مستوى 21 دولارا و مستوى 23 دولارا و هذا الفارق فى النطاق كفيل بمضاعفة الارباح عن باقي المعادن الثمينة واكمل ان الاسواق المحلية انتعشت نهاية الاسبوع و ظهرت حالات شراء قوية خصوصا على الذهب الخام و السبائك و سارعت اغلب الورش و المتاجر بتسكير كميات كبيرة على انخفاض الاسعار و بالمثل انتعشت مبيعات المشغولات الذهبية و الفضية و حققت عيارات 21 حظت عيارات 22 باكبر نسب مبيعات خصوصا من الجاليات الاسيوية متفوقه على عيارات 21 و عيارات 18.

«نفط الكويت» تدشن خدمة إلكترونية ذاتية لإصدار شهادات العاملين

منصور المذن

دشنت شركة نفط الكويت العمل في جهاز إلكتروني جديد للخدمة الذاتية، يوفر للعاملين إمكانية الحصول على مختلف الشهادات الوظيفية بكل سهولة ويسر، وذلك باستخدام البطاقة المدنية الذكية، ودون الحاجة إلى اتباع الطرق الاعتيادية المعمول بها حاليا. ويأتي تشغيل هذه الخدمة بالتعاون مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وهي ترتبط ببوابة الحكومة الإلكترونية، وقاعدة البيانات الخاصة بالشركة، ومن شأنها تسهيل عملية إصدار الشهادات عبر سبع مكائن منتشرة في مختلف مناطق الشركة. وزار شركة نفط الكويت لهذا الغرض وفد من الهيئة برئاسة نائب المدير العام منصور المذن، حيث كان باستقباله نائب الرئيس التنفيذي للتخطيط والتجارية جمال جعفر، ونائب الرئيس التنفيذي للشؤون الإدارية والمالية سعد راشد العازمي، وعدد من مسؤولي الشركة. وقال العازمي في هذا الصدد إن هذه الخطوة هامة وحيوية لارتباطها بخطط تطوير آليات العمل بالشركة، وبأهدافها الإستراتيجية قصيرة وبعيدة المدى، وأكد أن الشركة تعتزم مستقبلا التوسع في مجال الخدمات الإلكترونية بمختلف عملياتها ومرافقها.

الخدمة الإلكترونية

«تبريد» حققت أرباحاً بارتفاع 21 في المئة

أعلنت الشركة الوطنية للتبريد المركزي 'تبريد' شركة تبريد المناطق التي تتخذ من أبوظبي مقرا لها امس عن نتائجها المالية الموحّدة للربع الثالث من عام 2013. وتصدّر ارتفاع حجم الخدمات الجديدة المقدمة للعملاء وتحسّن معدلات الكفاءة التشغيلية وانخفاض تكاليف التمويل أبرز العوامل التي واصلت تعزيز الأداء المالي القوي للشركة. وفي معرض تعليقه على هذه النتائج، قال وليد المقرب المهيري، رئيس مجلس إدارة شركة 'تبريد': «واصلت السياسة التي تعتمدها 'تبريد' والرامية لتعزيز نمو أعمال وحدة المياه المبرّدة الأساسية تحقيق نتائج قوية». وأضاف: «ننظر بتفاؤل إلى فرص نمو قطاع تبريد المناطق على المدى البعيد، ونتطلع للعمل عن قرب مع عملائنا في دول المنطقة لتقديم حلول التبريد الموفرة للطاقة مما يسهم في دفع عجلة النمو المستدام في المنطقة». بدوره أشار جاسم حسين ثابت، الرئيس التنفيذي لـ «تبريد»، إلى أن الجمع بين نمو إيرادات أعمال المياه المبرّدة وتخفيض تكاليف التمويل ساهم في تحسين الأرباح خلال الأشهر التسعة الأولى من العام وأضاف: «شهدنا مؤخراً انجازاً هاماً من خلال بدء العمل على تشغيل وصيانة محطة مركز الملك عبدالله المالي في المملكة العربية السعودية.

«إرنست ويونغ» تستضيف ندوة عن تنظيم عمليات إدارة «الخزينة» لدى الشركات

نظمت شركة إرنست ويونغ «EY» ندوة صباحية حول تنظيم عمليات إدارة الخزينة لدى الشركات بفندق جي دبليو ماريوت في الكويت. حضر الندوة عدد من المتخصصين في هذا المجال من إدارات الشئون المالية والخزينة التابعة لعدد من الشركات والكيانات بالقطاعين العام والخاص.

وفي معرض كلمته الافتتاحية، أكد وليد عبد الله العصيمي، الشريك المدير لشركة «EY» بدولة الكويت، :«دول مجلس التعاون الخليجي تحظى حاليًا بمكانة كبرى وأهمية غير مسبوقة بصفتها احد الركائز الاساسية في تحول مسار التدفقات التجارية. بل وتساهم المراكز المالية الناشئة واتجاهات الاستثمار في البنية التحتية في توليد المزيد من الفرص للمنطقة. إلا اننا من ناحية أخرى مازلنا نواجه عدد من العقبات في تنظيم عمليات إدارات الخزينة والتي تحول دون الاستفادة من كافة الفرص المتاحة بالمنطقة. حيث تحتاج هذه الادارات الى تحقيق المزيد من الشفافية وتعزيز الضوابط الرقابية ورفع مستوى الأداء ما يتطلب من مديري ادارات الخزينة التحديث المستمر لمعارفهم الفنية وخفض التكاليف والحد من التقلبات وتحقيق القيمة المطلوبة، والتأكد من توافر قنوات واضحة للتواصل. كما يحتاج مديرو الادارات الى الاستعانة نظم المعلومات المعدة خصيصا لمساعدتهم في التغلب على هذه العقبات».

تناولت الندوة المتطلبات الأساسية التي تواجه إدارات الخزينة بالشركات والمطالب التي يفرضها المساهمون والجهات الرقابية والمؤسسات: حيث قام بمناقشة هذه الموضوعات منسقا الندوة كل من د. سانديب سريفاستافا الشريك بإدارة الخدمات المالية والاستشارية بمكتب «EY» في دبي؛ السيد وجيروم بران، المدير المسئول بإدارة استشارات المحاسبة المالية بمكتب «EY» في باريس والمتخصص في مجال خدمات الخزينة الدولية.

وقد قدم منسقا الندوة مجموعة من الآراء حول التغيرات التي ينبغي ان تطرأ على إدارة الخزينة بالشركات. وأوضحت العروض التقديمية كيفية التكيف مع التعقيد المزايدة للأدوات المالية وتقلب الأسواق المالية وآليات تطبيق القواعد والنظم المحاسبية الجديدة. كما أبرزت الندوة الدور الهام المنتظر ان تؤديه إدارات الخزينة بعد تنظيم اعمالها. وتضمنت الندوة عرضا لعدد من الحالات الاقليمية في ذات السياق.

وفي نهاية الندوة، قدم نديم شافعي، الشريك المسئول بإدارة استشارات المحاسبة المالية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلاصة ما انتهت اليه الندوة قائلا: «تتزايد أهمية تبني المؤسسات منهجا متكاملا وشاملا لتنظيم عمليات ادارة الخزينة لديها بدلا من السعي وراء حلول مؤقتة للمشكلات الفردية. إذ ينصب تركيز المتخصصين في إدارة شؤون شبكات إدارات الخزينة لدى «EY» على العمل عن قرب مع عملائنا لمساعدتهم في مواجهة التحديات المتنوعة المتعلقة بعمليات الخزينة التي تواجه الشركات دون الإضرار بالجودة».